مستثنى والمستثنى لا يصح ان يكون عين المستثنى منه لانه لم يذكر
الا لتبيين ما قصد من المستثنى وان اسم لا عام والاسم المعظم
خاص والخاص لا يكون خبرا عن العام لا يقال الحيوان انسان
والجواب عن هذه الامور اما الاول فهو انك قد عرفت ان مذهب سيبويه
ان حال تركيب الاسم المعظم مع لا لا عمل لها في الخبر وانه حينئذ مرفوع بما كان قبل دخول
لا وعلل ذلك بان شبهها بان ضعيف حين ركبت وصارت كجزء
كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها في الاسم
ايضا ولكن بقي عملها في اقرب المعمولين وجعلت هي مع معمولها بمنزلة
مبتدا والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد واذا كان كذلك لم يثبت
عمل لا في المعرفة واما الثاني فلا نسلم ان اسم لا هو المستثنى منه
وذلك ان الاسم المعظم اذا كان خبرا كان الاستثنا فيه مفرغا
والمفرغ هو الذي لا يكون المستثنى منه فيه مذكورا نعم الاستثنا
فيه انما هو من شيء مقدر لصحة المعنى ولا اعتداد بذلك المقدر
لفظا ولا خلاف يعلم في نحو ما زيد الا قائم ان قائما خبر عن
زيد ولا شك ان زيد فاعل في قولنا ما قام الا زيد مع انه
مستثنى من مقدر في المعنى التقدير ما قام احد الا زيد فعلى هذا
لا منافاة بين كون الاسم المعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه
مستثنى من مقدر اذ جعله خبرا منظور فيه الى جانب اللفظ
وجعله مستثنى منظور فيه الى جانب المعنى واما الثالث فهو
ان يقال قولك ان الخاص لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن
في لا اله الا الله لم يخبر عن عام لان العموم منفي والكلام انما
سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد من افراد
ما دل عليه اللفظ العام واما اقوال الثلاثة التي لا عمل عليها
فاحدها

٢٥

فاحدها ان الا ليست اداة استثنى وانما هي بمعنى غير وهي مع
الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار المحل ذكر ذلك الشيخ عبد
القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير لا اله غير الله في الوجود ولا
شك ان القول بان الا في هذا التركيب بمعنى غير ليس له مانع
يمنعه من جهة الصناعة النحوية وانما يمنع من جهة المعنى وذلك
ان المقصود من هذا الكلام اولا نفي الالوهية عن غير الله
تعالى واثبات الالوهية لله تعالى ولا يفيده التركيب حينئذ فان
قيل يستفاد ذلك بالمفهوم قلنا اين دلالة المفهوم من دلالة
المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان مفهوم لقب فلا عبرة به
اذ لم يقل به الا الدقاق قلت وقد قال به بعض الحنابلة ايضا
قال وان كان مفهوم صفة فقد عرف في اصول الفقه انه غير
مجمع على ثبوته فقد تبين ضعف هذا القول لا محالة القول
الثاني وينسب الى الزمخشري ان لا اله في موضع الخبر والا الله
في موضع المبتدا وقد تقرر ذلك بتقرير للنظر فيه مجال ولا
يخفى ضعف هذا القول وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا
وهي لا يبنى معها الا المبتدا ثم لو كان الامر كذلك لم يجز نصب
الاسم المعظم في هذا التركيب وقد جوزوه كما سيأتي
والقول الثالث ان الاسم المعظم باله كما يرفع الاسم بالصفة
في قولنا اقائم الزيدان فيكون المرفوع قد اغنى عن الخبر وقد
قرر ذلك بان اله بمعنى مألوه من اله اي عبد فيكون
الاسم المعظم مرفوعا على انه مفعول اقيم مقام الفاعل و
استغني به عن الخبر كما في قولنا ما مضروب الا العمران
وضعف هذا القول غير خفي لان اله ليس بوصف ولا [illegible]

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)